# خطة حوثية جديدة لإمداد خزينته بمليارات الدولارات

**«الأمناء» عن العين الإخبارية بتصرف:**

خلافًا عن الخطة الحوثية لاستهداف مقدرات حكومة المناصفة فقد طورت المليشيا شرايين لإمداد خزينتها الحربية لتدر عليها مليارات الدولارات.

تقرير حديث لفريق الخبراء الدوليين بشأن اليمن وقدم إلى مجلس الأمن مؤخرا، وثق جانبًا من المصادر الاقتصادية لمليشيا الحوثي والتي تستغلها لإمداد خزينتها الحربية وإطالة أمد الحرب باليمن عبر مجموعة من الأساليب والأنشطة.

وكان التقرير قد كشف أن مليشيا الحوثي غيَّرت استراتيجيتها بعد الهدنة إلى مهاجمة القدرة الاقتصادية لحكومة المناصفة، ما أدى إلى مضاعفة الأزمة الإنسانية في عموم اليمن، مشيرا إلى أنها اتخذت تدابير لضرب الاقتصاد، بما فيها حظر الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي اليمني في عدن، واعتماد سياسات تقسيمية للقطاع المصرفي والاقتصادي، والاعتداء على أصول شركات الاتصالات في عدن.

كما عمدوا إلى تهديد ومهاجمة الموانئ، والمحطات والسفن النفطية العاملة في تصدير النفط وإقرار قانون جديد لحظر الفوائد على المعاملات المصرفية والتجارية وتسببوا في ازدواجية العملة، وأسعار الصرف المزدوجة، والقيود على الحركة الداخلية للسلع، والازدواج الضريبي، والسعي للحصول على الريع بشكل تحصيل غير مشروع للضرائب والرسوم.

وذكر تقرير الخبراء الذي يغطي الفترة من ديسمبر/ كانون الأول 2021 وحتى 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، أن البنوك التجارية لم تتلقَ أي فائدة من البنك المركزي اليمني بصنعاء منذ 2016، رغم تحصيل الضرائب، مشيراً إلى أن 65 في المائة من ودائع البنوك مصادرة لدى البنك المركزي اليمني بصنعاء.

لكن تحقيقات التقرير كشفت أن مصادر التمويل لدى مليشيا الحوثي تشمل الضرائب والرسوم غير القانونية، الإيرادات عبر الضريبة والزكاة ومصادرة الأراضي والممتلكات والودائع المصرفية، وتهريب المخدرات وبيع الوقود في السوق السوداء، خلافا للتمويل من مصادر أجنبية.

وقال إن 70 في المائة من إجمالي عائدات الضرائب باليمن، بما في ذلك من الرسوم الجمركية، تقع في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، كما يتواجد معظم الشركات الصناعية بالحوبان تعز ومحافظات الحديدة وإب وذمار.

## الزكاة والجبايات

ولفت إلى أنه خلال السنوات القليلة الماضية، حققت مليشيا الحوثي موارد مالية كبيرة من خلال فرض الزكاة على عديد الأنشطة الجديدة، والتي تقدرها بمبلغ 45 مليار ريال يمني سنوياً.

وأكد أن مليشيا الحوثي المدعومة إيرانيا فرضت ضريبة (الخُمس أو 20 في المائة) على العديد من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك قطاعات المعادن والنفط والمياه والصيد البحري، مؤكداً أن المستفيدين من الضريبة الجديدة هم أسر الحوثيين، والعديد من الموالين لهم.

وأوضح التقرير أن الحوثيين أقاموا بشكل غير قانوني جمارك برية ونقاط تفتيش على الحدود البرية بين المحافظات بحكم الأمر الواقع، وجمعوا الرسوم الجمركية والضرائب وغيرها من الرسوم غير القانونية على البضائع المستوردة والمحلية، إشارة إلى الجبايات.

وذكر أن «مليشيا الحوثي كانت تفرض بشكل انتقائي الضرائب وتجمع الرسوم غير القانونية من عدة مستشفيات وصيدليات خاصة؛ بل وأمرت بإغلاق العديد من الصيدليات».

وكشف التقرير عن فُرض مليشيا الحوثي جبايات إضافية على 13 مستشفى محددًا بصنعاء، وعن كل عملية جراحية تم إجراؤها في المستشفيات تتراوح من 4 إلى 15 بالمائة، وتلقى الفريق معلومات بأن المستشفيات الخاصة الأخرى المملوكة لقادة الحوثيين البارزين لم يتم إدراجها في القائمة، مشيرا أن الاستهداف الانتقائي للقطاع الخاص له عواقب وخيمة.

## الاتصالات والوقود

وأكد التقرير أن إيرادات قطاع الاتصالات مصدر رئيسي لإيرادات لمليشيا الحوثي، ويتم استخدام هذه الإيرادات لجهودهم الحربية، وأصدروا توجيهات لبعض الشركات بتخصيص وإيداع 1 في المائة من فواتير الاتصالات في حساب صندوق رعاية أسر الشهداء

ونوه إلى أنه كي يستمر الحوثيون في احتكار سوق الاتصالات في البلاد عمدوا لتدمير أصول الاتصالات (الأبراج - الكابلات) لشركة سبأفون حتى لا يسمحوا بنمو شركات اتصالات منافسة لهم تتخذ من عدن مقرا لها.

ولفت إلى أن مليشيا الحوثي يحافظون على اقتصاد مواز في قطاع الوقود، وينتهزون الفرصة لكسب المال، وقد تم بيع البنزين بالسوق السوداء في حدود 22000 - 24000 ريال يمني لكل 20 لتراً، مما أدى إلى نقص مصطنع.

وأكد التقرير أنه منذ 1 أبريل/ نيسان وحتى 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، حقق الحوثيون 271,935 مليار ريال رسوماً جمركية على استيراد النفط عبر ميناء الحديدة، وهذا يعادل مكاسب مماثلة يحققها الحوثيون من بيع الوقود.

وأشار إلى أنه كان من المفترض بموجب اتفاق ستكهولم واتفاق الهدنة، أن يدفع الحوثيون من الرسوم الجمركية مرتبات الموظفين من رسوم السفن الداخلة عبر ميناء الحديدة، إلا أنهم تنصلوا عن ذلك.

## العقارات ونهب الأراضي والمخدرات

وذكر التقرير أن العقارات تُدر عائدات كبيرة لمليشيا الحوثي، منها مصادرتها بالقوة مساحات كبيرة من الأراضي والمباني، وفرضوا قيوداً على بيع وشراء ونقل وبناء الممتلكات، وصادروا 3000 معاد من الأراضي تقدر قيمتها بنحو 15 مليار ريال في بلدة «القصرة» التابعة لمديرية بيت الفقيه في محافظة الحديدة.

كما استولوا على مساحات شاسعة من الأراضي تقدر قيمتها بـ80 مليار ريال في مديرية التحيتا بالحديدة، بحُجة أنها أراضي أوقاف، رغم تأكيدات المواطنين المحليين لملكيتهم إياها، وفقا للتقرير.

ووردت أنباء أخرى عن مصادرة أراض ومبانٍ في مناطق أخرى، ما أدى إلى إجلاء مئات العائلات المدنية وفقدان سبل عيشهم.

ووفقا للتقرير فإن الفريق تلقى معلومات عن حالات تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية ومواد أخرى مثل المعادن الثمينة وأوراق العملات، وتؤكد تقارير عن تورط الحوثيين في توريد الأموال لاستخدامها في الجهود الحربية.


# إعلان مناقصة رقم (5) لعام 2023م

**تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن، عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (5) لعام 2023م، والخاصة بشراء جاكتات للعاملين في مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن.**

**والتي يتم تمويلها من المصدر: الذاتي.**

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي:
مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) - المركز الرئيسي - بجانب فندق الهلال - م/ التواهي - محافظة عدن/ الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات - مدير إدارة المناقصات.
تلفون: 967200168 + تلفاكس: 967201541 +
لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (20,000) ريال يمني لا يرد.
آخر موعد لبيع الوثائق يوم الخميس الموافق 23 /3 /2023م.
يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد أعلاه ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء, وفي طيه الوثائق التالية:
- ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة (بمبلغ مقطوع وقدره 405 دولار أمريكي) صالح لمدة (120 يومًا) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع صادر من بنك معتمد من قبل البنك المركزي اليمني.
- صورة من البطاقة الضريبية سارية المفعول + صورة من البطاقة الزكوية سارية المفعول.
-بصورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول + صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
- يجب أن تكون كل البطائق المذكورة أعلاه سارية المفعول (وغير منتهية).
- توفير عينات مطابقة للمواصفات المطلوبة.
تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفًا ويكتفي بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- فترة سريان العطاء (90) يومًا اعتبارًا من يوم فتح المظاريف.
- يجب تقديم العطاءات إلى مدير إدارة المناقصات.
- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (11:00 صباحًا) من يوم الثلاثاء الموافق 28 /3 /2023م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
- سيتم فتح المظاريف (في القاعة الكبرى للتسويق والإعلام بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم).
- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة والاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (25) يومًا من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني: www.portofaden.net .